

وثيقة رقم 326 :

بيان صحفي للاتحاد الأوروبي حول الاستيطان في شرقي القدس³²⁶
(نص مترجم عن الأصل)

20 كانون الأول/ ديسمبر 2011

بيان مشترك من قبل أعضاء مجلس الأمن التابع للاتحاد الأوروبي، في مقر الأمم المتحدة في نيويورك:

"لقد استمعنا للتو إلى إحاطة من السيد فرنانديز تارانكو حول الوضع في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة. ومن أبرز المواضيع التي وردت كانت الآثار المدمرة جداً التي تفرزها زيادة بناء المستوطنات وعنف المستوطنين على أرض الواقع، وعلى احتمالات العودة إلى المفاوضات. وإن المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا والبرتغال يشعرون بالقلق إزاء هذه التطورات السلبية كلياً.

إن تصريحات إسرائيل المستمرة حول تسريع بناء المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، يبعث برسالة مُدمرة. لذلك ندعو الحكومة الإسرائيلية لوقف هذه الإجراءات. فبقاء الدولة الفلسطينية التي نريد أن نراها وحل الدولتين الذي يعتبر ضرورياً لأمن إسرائيل على المدى الطويل مهددان بالتوسع الممنهج والتمتع للمستوطنات. فالمستوطنات غير شرعية بموجب القانون الدولي وتمثل ضربة خطيرة لجهود اللجنة الرباعية لاستئناف مفاوضات السلام. وعلى جميع النشاطات الاستيطانية، بما في ذلك تلك التي تجري في القدس الشرقية، أن تتوقف فوراً.

وندين التصعيد المقلق للعنف من قبل المستوطنين، بما في ذلك حرق مسجد النبي عكاشة في القدس الغربية ومسجد برقة في الضفة الغربية. ومن الواضح أن هذه الهجمات الاستفزازية والمتعمدة على دور العبادة تهدف إلى تصعيد حدة التوتر. ونرحب بإدانة هذه الهجمات من قبل القادة الإسرائيليين، وندعو الحكومة الإسرائيلية إلى الوفاء بالتزاماتها بتقديم الجناة إلى العدالة ووضع حد لمسألة الإفلات من العقاب. كما أن حزمة التدابير التي أعلن عنها رئيس الوزراء نتياهو رداً على عنف المستوطنين تسير في الاتجاه الصحيح. ونتطلع إلى رؤية نتائج هذه التدابير، وإلى رؤية أولئك الذين كانوا يقفون وراء العنف يُعاقبون بأشد أنواع العقوبات بموجب القانون.

وهناك حاجة إلى إظهار إرادة سياسية وقيادة شجاعة من كلا الجانبين للخروج من المأزق الحالي. وندعو الطرفين إلى تقديم مقترحات شاملة في أقرب وقت ممكن للجنة الرباعية بشأن الأراضي والأمن، بعد بيانها الصادر في 23 أيلول. كما نتطلع إلى أن يعود الطرفان إلى المفاوضات في أقرب وقت ممكن. وإننا ما نزال على استعداد للمساهمة في تحقيق غاياتنا المتمثلة في المفاوضات الناجحة.

وما زلنا نشعر بقلق بالغ إزاء الجمود الحالي في عملية السلام في الشرق الأوسط. ويبقى هدفنا الأساسي إيجاد حل عادل ودائم للصراع الإسرائيلي الفلسطيني. وإننا ملتزمون بالعمل على تحويل هذا الطموح إلى واقعٍ ألا وهو: إنشاء دولة فلسطينية ديمقراطية ومستقلة ومتواصلة جغرافياً، ذات سيادة، لها مقومات البقاء، تعيش جنباً إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمان.

وحتى تنجح تلك المفاوضات، لا بد لها من تحقيق أربعة أمور:
الاتفاق بشأن حدود الدولتين على أساس خطوط 4 يونيو 1967 مع تبادل عادل للأراضي بالاتفاق بين الطرفين.

ثانياً، الترتيبات الأمنية التي تحترم السيادة الفلسطينية، وتشير إلى انتهاء الاحتلال، وتحمي الأمن الإسرائيلي، وتمنع ظهور الإرهاب وتتعامل بشكل فعال مع التهديدات الجديدة والناشئة.
ثالثاً، التوصل إلى حل عادل ومنصف وتوافقي لقضية اللاجئين.

رابعاً، تحقيق طموحات الطرفين بالنسبة للقدس. فمن خلال المفاوضات، لا بد من التوصل لحل لوضع القدس باعتبارها عاصمة مستقبلية للدولتين.

ونعتقد أن أمن إسرائيل وتحقيق مطلب الفلسطينيين بإقامة دولة فلسطينية أهداف لا تتعارض مع بعضها. بل على العكس من ذلك، فهي غايات تعزز بعضها بعضاً، لكنها لن تتحقق في ظل استمرار بناء المستوطنات واعتداءات المستوطنين“.

وثيقة رقم 327:

ما يتعلق بفلسطين في نصّ البيان الختامي للمجلس الأعلى لمجلس التعاون الخليجي³²⁷ [مقتطفات]

20 كانون الأول/ ديسمبر 2011

صدر عن الدورة الثانية والثلاثين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، البيان الختامي الآتي نصه:

(.....)

* الوضع العربي الراهن:

الأوضاع في الأراضي الفلسطينية وتطورات النزاع العربي - الإسرائيلي:

استعرض المجلس الأعلى مستجدات القضية الفلسطينية، وأكد أن السلام الشامل والعادل والدائم لا يتحقق إلا بقيام الدولة الفلسطينية المستقلة، على حدود الرابع من يونيو (حزيران) 1967م، وعاصمتها القدس الشرقية، وطالب المجلس الأعلى المجتمع الدولي باتخاذ موقف حاسم بالزام إسرائيل بالانسحاب الكامل من كل الأراضي العربية المحتلة إلى خط الرابع من يونيو 1967م، في فلسطين والجولان العربي السوري المحتل، والأراضي التي ما زالت محتلة في جنوب لبنان، واحترام القرارات والقوانين الدولية في هذا الشأن.

وأدان المجلس الأعلى قرار السلطات الإسرائيلية بناء وحدات استيطانية في القدس الشرقية، والصفة الغربية، وشق طريق لربط المستوطنات بالقدس المحتلة، بهدف عزل المدينة المقدسة عن محيطها الفلسطيني، وتغيير طابعها الديموغرافي، واعتبر ذلك لاجئاً وفقاً لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، مؤكداً على أن القدس الشرقية خط أحمر لا يجوز الاقتراب منه، مشدداً على أن هذه